واللفافة واللامة كالحرقة والمراحق والملاءة كالبالغ والمغالغة وانما يراعى
بكفن في ازار ولفافة وان كفن في ثوب واحد جزاه وقيل الصبي بثوب واحد
والصبية بثوبين وقال قاضيخان الاحسن ان يكفن فيه البالغ وان كفن
في ثوب واحد جاز والسقط والمولود متابان في خرقة والخنثى المشكل
كالانثى ولا يغسل بل ييتمم والجديد في الكفن والغسيل ولو خلقا سواء
ويستحب فيه البياض ويجوز من القطن والكتان والبرود وان كان لها اعلام
ما لم تكن لها ما تنيل ويكره للرجال المزعفر والمعصفر والحرير ولا يكره
للنساء وان لم يوجد للرجل الا الحرير يجوز الكفن به لكن لا يزاد على ثوب للضرورة
وينبغي ان يكون الكفن في القميصة مثل ملبوس في الجمعة والعيد والمرأة
مثل ما تلبس في زيادة اهلها وقيل يعتبر اوسط ما يلبس في الحي وفي الاختيار
ان كان في المال كثيرة وفي الورثة قلة فكفن السنة اولى والا فالكفاية اولى
مع جواز كفن السنة ويجرد الاكفان قبل ان يندرج الميت فيها وتارة
واثنتا وخمسا والمحرم الكفن كغيره عندنا وقال الشافعي واحمد لا يقطع
رأسه ولا يمس طيبا والكفن من جميع المال معدما على الدين والوصية والميراث
الا ان يكون الشركة عبدا جانيا او شيا مرهونا فان حق ولي الجناية
والمرتهن مقدم على الكفين واذا لم يكن للميت مال فكفنه على من تجب عليه نفقته
في حياته وكفن الزوجة على الزوج عند ابي يوسف وان كانت معسرة
وان كانت موسرة فليست عليه وقال محمد والشافعي على من تجب عليه نفقتها ان لم تترك
مالا وهو الاوجه على ما حققناه في الشرح ولو كفنه مرتد برجع بقيمة كفنه وان

Copyright © King Saud University

وان كفنه من لا ميراث من اقاربه بغير امر الورثة لا يرجع سواء اشهد بالرجوع
او لم يشهد ثم الصلوة عليه فرض كفاية كما مر وشرط صحتها شرائط الصلوة
المطلقة واسلام الميت وطهارته ووضعه امام المصلي وبعد القيد علم
انها لا تجوز على غائب وعلى حاضر محمولا على دابة او غيرها لاختلاف المكان
ولا موضع تقدم عليه المصلي وركنها القيام فلا تجوز قاعدا بلا عذر وكذا
راكبا والتكبيرات سوى الاولى فانها شرط والدعاء الا انه يحمل الامام عن
المسبوق اذا خشي انه ترفع فانه يكتفي بالتكبيرات ويترك الدعاء والاولى
بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الجمعة ثم امام الحي ثم الولي على ترتيب
الارث وله ان يأذن لغيره اذا استوى الحق اليه وليس لغير المذكورين ان يتقدم
بلا اذنه فان تقدم فللاولياء ان يعيدوا شاؤا وان صلى هو او غيره وان يصلوا بعده
من السلطان فمن دونه وعند ابي يوسف هو اولى من الجميع وهو قول الشافعي
وبرواية غسل ميت وفي فتاوى قاضيخان قال القاضي ابو حفص اذا حضر
السلطان يقدمه الاولياء وان حضر والي المصر والقاضي فالولي اولى
ان يقدم وان لم يحضر الوالي ولا القاضي وحضر امام الحي وصاحب الشرطة
فصاحب الشرطة اولى ان يتقدم وان حضر خليفة والي المصر اولى بالتقديم
من القاضي ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر احد من المذكورين وحضر الاولياء
وامام الحي ينبغي للاولياء ان يقدموا امام الحي وان لم يحضر امام الحي وحضر
المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر الوالي او خليفة والقاضي
وصاحب الشرطة وامام الحي والاولياء ان يقدموا احدهم فهؤلاء واولاد و